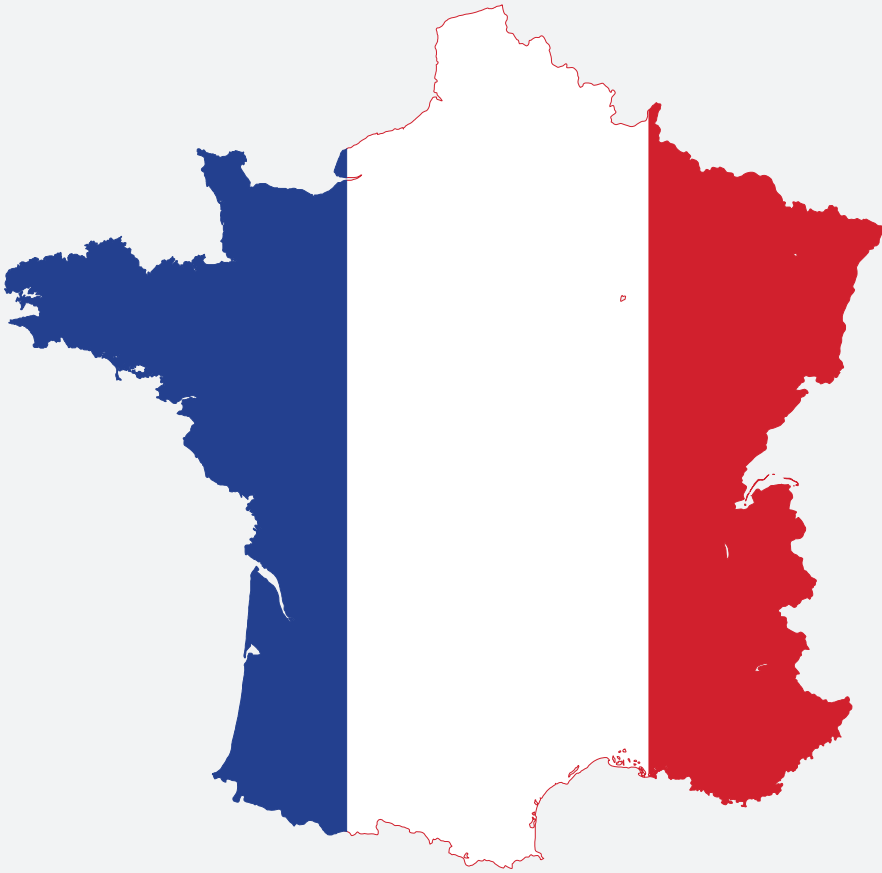




# ظهور الجمهورية الفرنسية ١٨٧٠-١٩٥٨

كاثرين شكدام



**حقوق النشر محفوظة © 2018**

**[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)**

**[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)**

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ظهور الجمهورية الفرنسية ١٨٧٠-١٩٥٨

### كاثرين شكدام\*

الجمهورية الثالثة (١٨٧٠-١٩٤٠):

بعد أربع سنوات من الشكوك حول الشخص الذي سيقود البلاد، تأسست الجمهورية الثالثة بثبات في فرساي (Versailles) عام ١٨٧٥؛ الأمر الذي أدى إلى إنهاء الخلافات الملكية.

ومن المثير للاهتمام أن الجمهورية الثالثة -وعلى الرغم من العديد من الصعاب- قد أثبتت وجودها من طريق نشر الاستقرار بعد مواجهتها للعديد من الاضطرابات وانعدام الاستقرار المؤسسي.

وقد أُعلن قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا في ٤ أيلول ١٨٧٠ بعد تعرض نابليون الثالث للهزيمة في معركة سيدان، في الوقت الذي ما تزال فيه فرنسا متأثرة بعد تعرضها للهزيمة من ألمانيا المجاورة التي سيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي الفرنسية، كان ما يزال على فرنسا أن تواجه أزمة اجتماعية ومالية.

تتطلع فرنسا إلى تحقيق أحلامها المتمثلة بالمجد والمكانة الوطنية التي ذهبت أدراج الرياح، وهذه المرة ستجد نفسها كأعظم سيادة عبر تشكيل جمهورية جديدة. ولأن السلام شرط لا بد منه، يطالب أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) بأن تقوم فرنسا بتشكيل جمعية للأعضاء المنتخبين.

لقد جرت الانتخابات في كانون الثاني عام ١٨٧١، وكان مقر الجمعية الجديدة -بقيادة الملكيين اليمينيين (الأورليانيين والبونابرتيين)- في بوردو، وانتُخب ثيرز (Thiers) رئيساً تنفيذياً -لم يكن اصطلاحاً "الرئيس" مستعملاً بعد حينذاك-؛ بسبب انعدام الاستقرار السياسي والدستوري، وحرصت النخبة الحاكمة على عدم إثارة الحساسيات الاجتماعية والسياسية، أو إثارة أي ذكريات للمشكلات المؤسسية السابقة.

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أرادت فرنسا أولاً -وقبل كل شيء- تأمين سلامتها السيادية بفرض النظام على أراضيها. وفي حين أن نُظِم الحكم هي تعبير عن رؤية سياسية في كثير من الأحيان، فهي أيضاً تعبير عن حقوق السيادة للأمة.

وفي الوقت الذي شهدت فيه فرنسا ظهور الجمهورية الثالثة، كان معظمهم أكثر انشغالاً باستمرارية الأمة بنحو أكثر من الحاجة الملحة لبناء الديمقراطية. ولا يعني ذلك أن فرنسا قد تخلت عن أحلامها الثورية، لكنّ الاستقرار كان له الأسبقية في الأجندة الفرنسية؛ لذا سمحت الجمهورية الثالثة بنشر الاستقرار وبناء الديمقراطية.

كان أول أمر تنفيذي من ثيريس هو توقيع معاهدة سلام بين فرنسا وألمانيا في فرانكفورت في أيار للعام نفسه، ثم شرع في قمع التمرد -الكميونة (Commune)-، ليتولّى السيطرة على فرنسا ويؤسس سلطة غير متنازع عليها لقيام الجمهورية الجديدة، واستغرق الأمر أربع سنوات من الانقسامات السياسية للجمهورية الثالثة لتأكيد وجودها ضمن عدد لا يحصى من الفصائل السياسية.

تأسست الجمهورية الثالثة في كانون الثاني عام ١٨٧٥ بعد إجراء تعديل يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد بواسطة مجلس النواب، ومجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية، وينصُّ تعديل والون (Wallon) على ما يأتي:

«يُنتخب الرئيس بعد حصوله على الأغلبية المطلقة للأصوات بواسطة مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الجمعية الوطنية، ويعيّن لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد».

اعتمد التعديل في الثلاثين من شهر كانون الثاني بموافقة ٣٥٣ صوتاً مقابل ٣٥٢؛ وقد تأسست الجمهورية الثالثة على وفق الأغلبية التصويت بصوت واحد، وتبع ذلك ثلاثة تعديلات إضافية؛ ليتشكل فيما بعد دستور عام ١٨٧٥، الذي بقي سارياً حتى عام ١٩٤٠.

شهدت الأيام الأولى للجمهورية الثالثة تحولاً لم يكن الكثيرون يتوقعونه في أعقاب هدنة نابليون بونابرت مع الكنيسة، وسيطرة الموناركيين على السلطة، وبعد استقالة الرئيس باتريس دي ماكماهون (President Patrice de MacMahon) أصبحت فرنسا جمهورية علمانية وديمقراطية وبرلمانية يحكمها الجمهوريون، ومنذ عام ١٨٧٩ تأسست الجمهورية الفرنسية.

استغرق الأمر بضعة عقود أخرى كي تنهي فرنسا علاقتها مع الكنيسة، وبدء المرحلة العلمانية التي هي أيديولوجية تحدد معنى الجمهورية الفرنسية.

صدر قانون ١٩٠٥ الفرنسي بشأن الفصل بين الكنائس والدولة بواسطة مجلس النواب في ٩ كانون الأول عام ١٩٠٥، الذي سُنَّ في عهد الجمهورية الثالثة، وأعلن عن قيام الدولة العلمانية الفرنسية، واعتمد القانون على ثلاثة مبادئ، منها: حياد الدولة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، والقوى العامة التابعة للكنيسة. وما يزال ينظر إلى هذا القانون على أنه العمود الفقري لمبدأ العلمانية الفرنسي.

وقد كتب المحلل السياسي تيم كينغ عن الأمر بقوله: «إن قانون عام ١٩٠٥ يفصل ولكنه لا يفرق بين أحد، وهو يؤكد على حرية المعتقد، ولا يذكر شيئاً عن اعتناق الشعائر الدينية في المدارس أو المباني العامة. والغرض من ذلك هو تعزيز أحد أركان الجمهورية الثلاثة وهي المساواة؛ إذ يكمن مبدأ المساواة في السياسة الفرنسية تجاه المهاجرين الذين يرحب بهم على أساس المساواة، شريطة أن يصبحوا مثل المواطنين الفرنسيين، ويتكلمون اللغة الفرنسية، ويتعلمون ثقافتها وقيمها، وإذا كان لديك مشكلة مع الاتجاه الجمهوري، فلديك مشكلة كونك مواطناً فرنسياً».

إن الجمهورية الثالثة، التي ظهرت وسط اضطرابات مؤسسية وسياسية، تحمل في طياتها بذور عدم استقرارها، إذ لا تميل خصائص مؤسساتها إلى الاستقرار. وبعد أزمة ١٦ أيار ١٨٧٧ -التي تمثل نهاية البرلمانية المزدوجة- كانت بنية النظام غامضة في إعادة توزيع السلطة. وفي ضوء تجارب فرنسا السابقة مع السلطة التنفيذية القوية، فإن طموحات الجمهورية الثالثة تكمن في تخفيف الإرادة السياسية، ومن خصائص هذه الجمهورية ما يأتي:

- رئيس الجمهورية له دور شرقي.
- يُنتخب مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر.
- يُنتخب مجلس الشيوخ بالاقتراع العام غير المباشر.
- رئيس المجلس -الذي يقابله اليوم رئيس مجلس الوزراء- هو أحد الوزراء الرئيسيين وليس رئيس الوزراء، أي إنه ليس رئيس الحكومة.

إن هيكل الجمهورية سهل، ولكنه فعال في خلق حالة مؤسسية التي ستؤدي إلى مجيء الحكومات وانتهائها، وتفكيك الفصائل السياسية وتكوينها من جديد. وإذا امتلكت فرنسا الجمهورية التي تريدها -أو على الأقل الجمهورية التي تخيلها الفلاسفة السياسيون- فإن كفاءتها وقدرتها على امتلاك المشهد السياسي لم تكن موفقة فيها لضعف بنية مؤسساتها.

ظهرت الجمهورية الثالثة على المنطق الآتي الذي قد يراه الشخص أنه لا معنى له على الإطلاق: «إن كانت الأمة ذات سيادة، والبرلمان يمثل الأمة، لذا فإن البرلمان هو صاحب السيادة».

كانت الصعوبة الرئيسية للجمهورية الثالثة تأتي من التقييم المفرط للسلطة البرلمانية. لم يسمح البرلمان بمجلسيه -كلاهما يتكون من عدة مئات من الأعضاء- بظهور أية أغلبية سياسية واضحة.

وفي حين أن هذه التعددية السياسية تتناسب مع فكرة تمثيل جميع الأفكار في الديمقراطية، فإنها في الواقع تعرقل قدرة الدولة على اتخاذ القرارات، أو أي رؤية حاكمة قوية.

كان نظام الجمهورية الثالثة فاشلاً، وأدى إلى عدم استقرار الوزارات، بيد أن هذه الفوضى أدت إلى التقدم الديمقراطي؛ لدرجة أن هذا التقدم جاء ليحدد وجود جمهورية فرنسا! ففي عام ١٩٠١ تم الإعلان عن حرية تكوين الجمعيات، وفي عام ١٩٠٥ أقرّ قانون الفصل بين الدولة والكنيسة. وتحت قيادة الجمهورية الثالثة -أيضاً- شهدت فرنسا ميلاد نظام التعليم العلماني والإلزامي الذي يهدف إلى تدريب مواطني المستقبل في الجمهورية.

وبالنتيجة فشلت المؤسسات الجمهورية الفرنسية حينما أحاط بها جيران متحاربون ومتسلطون بنحو متزايد في ثلاثينيات القرن العشرين من أمثال: فرانكو في إسبانيا، وموسوليني في إيطاليا، وهتلر في ألمانيا، إذ فشل البرلمان في الاتفاق على ميزانية الدولة؛ مما أدى ذلك إلى إعاقة قدرة فرنسا على صد العدوان العسكري، أو على الأقل اتخاذ تدابير لمواجهة عسكرية محتملة.

انمازت مدة ما بين الحربين (الحرب العالمية الأولى والثانية) بالنسبة لفرنسا بتراجع نظامها البرلماني، وأدى القصور السياسي إلى عدم اتخاذ قرار لحماية الأمة من قائمة متزايدة من الأعداء -ألمانيا على وجه خاص-، وتم تجاهل أصوات مثل صوت الشاب ديغول.

في عام ١٩٣٣ وصل هتلر إلى السلطة، وفي أيلول عام ١٩٣٩ دخل بولندا؛ ونتيجة لذلك، أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا.

ولكن في الوقت الذي تكافح فيه فرنسا من أجل إيجاد تماسك سياسي، اخترقت ألمانيا الأوتوقراطية الدفاعات الفرنسية، واخترقت جيوش هتلر فرنسا من خلال «حفرة آردن»؛ مما أدى إلى نزوح حقيقي.

مع مسيرة هتلر، اضطرت الحكومة إلى الانتقال من باريس إلى بوردو في الجنوب الغربي. وفي حزيران ١٩٤٠ - في محاولة أخيرة لمنح فرنسا بعضاً من الوحدة - عُيّن بطل الحرب العالمية الأولى ماريشال بيتان رئيساً للوزراء.

مع سقوط فرنسا الوشيك في حزيران عام ١٩٤٠ في الحرب العالمية الثانية، عيّن الرئيس ليرون في بوردو مارشال بيتان رئيساً للوزراء، وعزم مجلس الوزراء على تحقيق السلام مع ألمانيا، وبعد ذلك انتقلت الحكومة بكاملها إلى كليرمون فيران، ثم إلى مدينة فيشي في وسط فرنسا، وصوتت حكومته على تحويل الجمهورية الفرنسية الثالثة سيئة السمعة إلى الدولة الفرنسية، وهو نظام استبدادي متحيز مع ألمانيا النازية.

بعد يوم واحد من توقيع بيتان على الهدنة في ١٧ حزيران ١٩٤٠، صرح الجنرال شارل ديغول في هيئة الإذاعة البريطانية: «خسرت فرنسا المعركة ولكن ليس الحرب». وهكذا بدأت المنافسة بين فصيلين في فرنسا: النظام الفيشي (Vichy) ونظام فرنسا الحرة.

### نظام فيشي (حزيران ١٩٤٠ - آب ١٩٤٤):

حكم بيتان في مدة النظام الفيشي، وتحت قيادته انقسمت فرنسا منطقتين: الشمال تحتها ألمانيا، والجنوب تحت الإدارة الفرنسية، وبعد ذلك وافقت فرنسا على مساعدة ألمانيا في جهودها الحربية.

في ٢٩ حزيران ١٩٤٠ خضعت الحكومة الفرنسية - التي تدعى بالنظام فيشي - لألمانيا حينما عينت سفيراً فرنسياً في باريس.

في ٩ تموز ١٩٤٠ قرّر المجلس أنه من الضروري مراجعة القوانين الدستورية، ونقل السلطة إلى أيدي بيتان، وبعد إعادة صياغة الجمهورية الثالثة التي اختلفت جذرياً عن روحها الأولية، فإن الجمهورية الثالثة اختلفت في ظل ما أطلقت عليه فرنسا اسم «فترة التعاون».



تأثرت فرنسا بنحوٍ كبيرٍ بأسلوب الحكم الأوتوقراطي لجيرانها، وأصبحت فرنسا تتشبث بأمودج استبدادي يمتاز بالتخصيص وتركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية.

### نظام فرنسا الحرة (حزيران ١٩٤٠ - آب ١٩٤٤):

بدأ الجنرال ديغول وهو في المنفى في بريطانيا عمليةً طويلةً وشاقةً لتوحيد فرنسا المجزأة، وقبل أن تظهر على أرض الواقع، كانت حركة المقاومة الفرنسية قد ولدت في فترة الجمهورية الثالثة، لإيجاد فرنسا حرة ومستقلة وديمقراطية ذات السيادة.

في ٦ حزيران ١٩٤٤ بدأ العهد النورماندي، وتوجه الجنرال ليكليرك (Leclerc) في شهر آب إلى باريس على رأس الفرقة المدرعة الثانية، وبحلول نهاية عام ١٩٤٤ حررت فرنسا ونظم الحلفاء مسيرة نحو برلين (ألمانيا).

وأعلنت فرنسا في ٨ أيار ١٩٤٥ انتهاء الحرب، وبدأت -فرنسا المتهجعة- عملية صعبة لإعادة بناء مؤسساتها بمرحلة انتقالية تحت قيادة الجنرال ديغول، الذي كان حريصاً على تأكيد إنشاء مؤسسات فرنسا الجديدة في إطار الشرعية الشعبية، إذ دعا ديغول إلى إجراء استفتاءين، وإجراء انتخابات عامة واحدة.

انتخب الفرنسيون حينذاك جمعية جديدة، وأجابوا عن سؤالين أساسيين خاصين بهياكل مؤسساتهم، الأول: حول موافقتهم على أن تخدم الجمعية المنتخبة الجمعية التأسيسية، والآخر: الموافقة على حكم البلاد على وفق مجموعة القوانين المقترحة في ورقة الاقتراع، كي يُقرّر دستور جديد. وإذا لم يُوافق على الاقتراح الأول، لكانت الجمهورية الثالثة قد أعيدت إلى الحكم، ولكن الموافقة أدت إلى إنشاء الجمهورية الرابعة؛ وتمت الموافقة على الاقتراحين بنسبة بلغت ٧٩,٨٪.

أدت هذه الموافقة إلى سن القانون الدستوري الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ الذي نصّ على ما يأتي:

- تتمثل السلطة التشريعية في مجلس واحد، هي الجمعية الوطنية التأسيسية المسؤولة عن صياغة الدستور الجديد. ويعين المجلس رئيس الحكومة، ويشارك معه المبادرة التشريعية.
- السلطة التنفيذية تديرها الحكومة التي تصدر القوانين، ويمكنها أن تطلب من الجمعية

إجراء مداولة ثانية.

- فيما يخص الهيئة الانتخابية، ألغى قانون ١٩٤٥ التقيدين الرئيسيين لشمولية حق الاقتراع ومنح الحق بالتصويت للناخبين من النساء وأفراد الجيش.
- يُشكل هذا الحكومة المؤقتة لفرنسا حتى دخول الدستور النهائي حيز التنفيذ.

لقد حصل الحزب الشيوعي في ذلك الوقت على ثلث الأصوات، في حين حصل الحزب الاشتراكي (SFIO) على ٢٣,٤٪ من الأصوات، وحصلت الحركة الجمهورية الشعبية (MRP) على ٢٣,٩٪ من الأصوات.

وبسبب فشل ظهور أية أغلبية حقيقية، مضت فرنسا نحو تعزيز المشاركة الثلاثية، وهو أمر أثار غضب الجنرال ديغول بنحو كبير، وأدى في النهاية إلى استقالته في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦.

صوتت فرنسا على دستورها الجديد أخيراً في ١٣ تشرين الأول ١٩٤٦، بعد أشهر من الجدل والاستفتاء معلنة ولادة الجمهورية الرابعة وهي مختلفة تماماً عما دعا إليه ديغول في تأسيسه للسلطة التنفيذية القوية.

في خطاب ألقاه الجنرال في بايو (Bayeux)، عرض ديغول أفكاره حول ما يجب أن يكون عليه دستور فرنسا، وهو منصب تنفيذي قوي يتجسد في شخص رئيس الجمهورية.

وبعد مرور عامين على الغزو النورماندي، ألقى ديغول خطاباً تحدث فيه عن الشكل الذي سيتخذه الدستور الفرنسي في حزيران ١٩٤٤. ورحب الجمهور الفرنسي هاتفين لديغول - حينما ظهر في شرفة دار البلدية في بايو - «خذ السلطة!»، فدعا ديغول إلى تقليص سلطة البرلمان، قائلاً: «من نافلة القول إن البرلمان الذي يتكون من مجلسين ويمارس السلطة التشريعية لا يمكن أن يكون مصدر السلطة التنفيذية».

فكانت الأفكار التي طرحها من شأنها أن تؤسس دستور ١٩٥٨؛ وبالتالي فرنسا الحديثة.

## الجمهورية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٨):

ينص دستور ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٦ (المعدل بموجب قانون ٧ كانون الأول ١٩٤٦) على المبادئ الآتية:

فيما يخصّ الهيئة التشريعية، يتكون البرلمان من الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية. ويمارس المجلسان (المجلس الاقتصادي وجمعية الاتحاد الفرنسي) دوراً استشارياً.

السلطة التنفيذية يمارسها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

تُنتخب الجمعية الوطنية عن طريق الاقتراع العام المباشر (نظام الاقتراع في قائمة مقاطعة الأغلبية مع التصويت التفضيلي)، وينتخب مجلس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر.

حدّد الدستور مؤسسات فرنسا والاتحاد الفرنسي، وأعاد الدستور البرلماني بناء نظام برلماني بحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وكان هذا النظام مستقراً بما فيه الكفاية بخلاف الجمهورية الثالثة التي حافظت على مبادئ عفا عليها الزمن مثل ثنائية البرلمان. إذ لم يعد نظام ثنائي البرلمان متساوياً؛ أي إن الجمعية هي الوحيدة القادرة على إسقاط الحكومة، ولديها الكلمة الأخيرة بشأن القوانين الممنوعة.

وقد وُضعت تدابير خاصة لمنع انعدام الاستقرار السياسي في حالة حدوث تغيير في مجلس الوزراء بأقل من ١٨ شهراً تُحلّ الجمعية وتُعيّن مجموعة جديدة؛ وهذا من شأنه أن يضع النواب تحت المساءلة، ويضع حداً ما على التجاوز على السلطات.

وحيثما واجهت فرنسا انعدام استقرار مستعمراتها، بظهور دعوات للاستقلال في جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا في الجزائر فقد أثبتت الجمهورية الرابعة أنها غير قادرة على مواجهة الأزمات العديدة. وبحدوث الحرب في الجزائر أصبح الوضع غير قابل للسيطرة إلى درجة أن الجيش سيهيمن على السياسة، ويمهّد الطريق لعودة الجنرال ديغول إلى السلطة. ووسط تعارض الأصوات السياسية -في الوقت الذي تجلس فيه فرنسا على باب الحرب- أصبح ديغول مرة أخرى بطل المقاومة مجدداً دولة فرنسا المستقلة.

ومن ذلك الوقت بات ديغول جاهزاً للعودة إلى السلطة؛ ليتحقق ذلك الأمر في ١ حزيران، وأصدر في ٢٨ أيلول ١٩٥٨ دستوراً جديداً، وفي ٤ تشرين الأول ١٩٥٨ ولدت الجمهورية الخامسة لفرنسا.